جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 للجمعية العامة (سبتمبر1958 م – ديسمبر1959م)

أ.سعاد بولجويجة – قسم التاريخ – جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

الملخص:

شهدت سنة 1958م في الجزائر عدة أحداث بارزة ، على الصعيدين الداخلي و الخارجي ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ، التي تم الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة ، جاءت هذه الحكومة بهدف تجنب احتواء القضية الجزائرية أو الوصاية عليها ، إلى جانب العمل على تدويل هذه القضية في المحافل الدولية و بالأخص في هيئة الأمم المتحدة ، أولا من خلال الاعتراف بها ، ثم بذل الجهود من أجل إدراج القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة (الدورتين13و 14) ليس بهدف تسجيلها ، ولكن بهدف مناقشتها بجدية و الخروج بحل تدعمه المجموعة الدولية – حق تقرير المصير للشعب الجزائري و الحصول على الحرية و الاستقلال – ، تحت وصاية أممية ودعم دولي بعيد عن كل الضغوطات الفرنسية .

Résumée

L’année 1958 scie en Algérie, plusieurs événements notables, à la fois d'une manière interne et externe contribué ou d'une autre dans la formation du gouvernement intérimaire algérien, qui a été annoncé le 19 Septembre, 1958 au Caire, le gouvernement est venu afin d'éviter le confinement de l'affaire algérienne ou la tutelle, ainsi que les travaux sur l'internationalisation de la question dans les forums internationaux et en particulier au sein des

Nations Unies, d'abord par la reconnaissance, puis faire des efforts pour l'inclusion de la question algérienne dans les sessions de l'Assemblée générale (sessions 13 et 14) ne sont pas le but de l'enregistrement, mais dans le but de les discuter sérieusement, et de trouver une solution soutenue par la communauté internationale – le droit à l'autodétermination du peuple algérien et obtenir la liberté et de l'indépendance – sous la tutelle de l'ONU et le soutien international est loin de toute la pression française.

مقدمة:

عرفت الثورة الجزائرية سنة 1958 م عدة صعوبات داخلية وأخرى خارجية ، منها خروج لجنة التنسيق والتنفيذ في مارس 1957 م وما نتج عنه من آثار بالغة تسبب فيها الصراع بين قادة الثورة حول وسائل وطرق نجاحها، [1] ومن هذه الوسائل المختلف عنها مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية ، هذه الفكرة التي تعود إلى سنة 1956 م حسب المراسلات المتبادلة بين الوفد الداخلي والخارجي لجبهة التحرير الوطني، حيث أصر من في الخارج على تأسيسها وتحفظ من في الداخل، خاصة "عبان رمضان" الذي اعتبر فكرة تأسيسها ليست بالأساسية أو ليست من الأولويات في ذلك الوقت [2]

بعد اجتماع القاهرة في أوت 1957 م ،ثم تكليف بعض أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بإعداد تقارير من أجل تقييم المرحلة السابقة ، و البحث في موضوع تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية[3]، هذا الأمر الذي أصبح ضروريا في المرحلة التي وصلت إليها الثورة الجزائرية ، خاصة بعد مجيء الجنرال ديغول و محاولته ترسيخ فكرة الجزائر الفرنسية ، وقبل فترة وجيزة من إجراء الاستفتاء الذي اقترحه ديغول في 28 سبتمبر 1958م ، لقد كان تأسيس الحكومة بمثابة نداء وتذكير للعالم بأن الهدف الأساسي هو تشكيل جمهورية جزائرية مستقلة ، فكان لابد لهذه الحكومة أن تؤدي دورها فيما يخص التعريف بالقضية الجزائرية ومحاولة

تدويلها في المحافل الدولية و بالأخص في هيئة الأمم المتحدة ، فإلى أي حد تمكنت هذه الحكومة من تأدية الدور المنوط بها في فترة تحتاج فيها القضية الجزائرية إيجاد حلول سريعة وفعالة ؟ ، خاصة وأنها تجاوزت فكرة التسجيل و التعريف وحان الوقت إلى المناقشات الجادة للمسألة في ظل هيئة الأمم المتحدة خلال الدورتين 13 و 14 اللتان كانتا جسرا ربط بين مرحلتين هامتين من الثورة الجزائرية .

تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية والاعتراف الدولي بها :

عرفت سنة 1958 م على الصعيد الداخلي ، حدثا مميزا تمثل في تمرد 13 ماي 1958 م الذي قام به بعض قادة الجيش الفرنسي كالجنرال سالان، و ماسو.....الخ . انتهى بإسقاط الجمهورية الرابعة و قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول [4]

أما على الصعيد الخارجي فقد شهدت سنة 1958 م عدة أحداث بارزة لها علاقة و تأثير في تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ، أبرزها مؤتمر طنجة أفريل 1958 م، حيث كان هذا المؤتمر مناسبة لتأكيد الدول المغاربية دعمها للقضية الجزائرية و طالب بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية [5]

و قد تم الإعلان الرسمي عن تشكيل هذه الحكومة في القاهرة يوم الجمعة 19سبتمبر 1958 ، و في نفس اليوم صدر أول تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة حدد ظروف نشأتها و الأهداف المتوخاة من تأسيسها[6]، حيث قرأ فرحات عباس نص الإعلان أمام ما يقارب 100 صحفي ، و نفس الإعلان قرأه كريم بلقاسم و محمود الشريف من مكاتب إعلام جبهة التحرير الوطني في تونس، كما قام بنفس المهمة كل من عبد الحفيظ بوالصوف و الشيخ خير الدين من الرباط بالمغرب[7]

لقد جاء ت فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية بهدف تجنب كل أشكال الضغط عليها من أجل الرضوخ والقبول بحلول التسوية، التي تشمل احتواء القضية الجزائرية أو الوصاية عليها [8]

إن المبادرة بتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاءت قبل عشرة أيام من إعلان ديغول عن فكرة تنظيم استفتاء شعبي في الجزائر، حول الدستور الجديد لفرنسا، و كرد فعل استباقي من طرف قيادة الثورة، لأن كل التوقعات كانت تشير إلى تأجيل ذلك التأسيس ، حيث اتفق قادة الثورة في الخارج على أن يعلنوا عن الحكومة في أكتوبر 1958، لكنهم عجلوا بذلك حتى يتسنى لهم أن يسبقوا موعد الاستفتاء حول الجزائر المقرر في 28 سبتمبر1958 [9]

أعلنت جبهة التحرير الوطني عن تشكيل هذه الحكومة تذكيرا ونداءا للعالم ، بأن قادة الثورة الجزائرية سطروا ومنذ اليوم الأول للمقاومة وذلك منذ أربع سنوات ، بأن الهدف كان تشكيل جمهورية ديمقراطية اجتماعية مستقلة ، حيث تقرر ذلك رسميا في ندوة طنجة .[10]

وعلى اثر الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة يذكر بن خدة أن بعد وصوله إلى مصر يوم 20 سبتمبر1958 التقى "بفتحي الذيب" الذي لم يخف تذمر دولته بإقدام جبهة التحرير الوطني على إنشاء الحكومة دون استشارة عبد الناصر الذي طالما حاول مراقبة الثورة التحريرية والسيطرة عليها [11]، وقد ندد بن خدة بهذا الموقف واعتبر مسألة إنشاء الحكومة أمرا يهم الشعب الجزائري وقيادته ، ولا يحق لأي كان سواء المصريين أو المغاربة التدخل في هذا الأمر، كما أضاف بن خدة أن عبد الناصر كان في الحقيقة يعارض قرار تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة ، وبعض الشخصيات الثورية ضمن الطاقم الحكومي مثل كريم بلقاسم الذي طالما اتهمه بالعمل لصالح الحبيب بورقيبة [12] إن هذا الموقف سيتغير بسرعة وستقوم مصر بعد فترة وجيزة ، بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية ، وهذا يؤكد أن الموقف المصري في البداية كان مجرد رد فعل عفوي ، ناتج عن تفاجئها بالخبر بالرغم من أنه أعلن على أراضيها .

كما عرفت الحكومة المؤقتة الجزائرية منذ تأسيسها تطورات خطيرة وأزمات [13] عديدة كادت أن تقضي عليها وكان ذلك بسبب توقف نشاطها لعدة مرات [14]

وبالعودة إلى بداية تأسيس هذه الحكومة ، فقد وقع شيء من الإجماع على شخص فرحات عباس في الوقت نفسه تم معارضة وصول كريم بلقاسم إلى الرئاسة ، حيث يقول فرحات عباس حول ظروف انتخابه لرئاسة الحكومة مبينا "... **إن حوادث متتالية وظروف سياسية وضعتني على رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية، لم أطلب هذا الشرف ولم أطمح فيه فإن طبعي ينفر من الرئاسة وزمام الحكم وممارسة السلطة، وفي حقيقة الأمر أن السلطة لا قيمة لها إلا إذا كانت تمارس وسط شعب حر، إن الويلات التي أصابت وطني هي التي قذفت بي إلى الميدان السياسي، ولو كانت فرنسا قد وجدت حلولا عادلة للمشاكل التي جابهناها، فلربما اكتفيت بمشاكلي وأشغالي الشخصية...**" [15] كما أعلن كذلك غداة تأليفه حكومة الجزائر المؤقتة ، أنه مستعد للتفاوض مع فرنسا على أساس إقامة إتحاد فيدرالي بين المغرب وتونس والجزائر ، كما أعلن مانصه : "...**إن حكومة الجزائر قد تحملت المسؤولية كاملة و في مقدمتها قيادة الشعب والجيش الجزائري للانتصار ....أن الحل الوحيد الذي يحل مشكلة الجزائر هو إقامة اتحاد فيدرالي بين دول المغرب ، كما أن الحكومة المؤقتة تؤيد ما جاء في مؤتمر طنجة من قرارات ...كما أنها على استعداد للتفاوض مع فرنسا وتقبل بكل ارتياح كل مسعى يهدف إلى تنفيذ اتفاقية جنيف بالنسبة للحرب في الجزائر ....**"[16]

عرفت الحكومة المؤقتة الجزائرية نجاحات كبيرة تمثلت خصوصا في الاعتراف الكبير بها من طرف الدول العربية والإسلامية والأسيوية، حيث كان لتأسيسها صدا كبيرا في العالم، فسارعت عدة دول للاعتراف بها نذكر من بينها: العراق ،الجمهورية العربية المتحدة ، تونس ، المغرب ، لبنان ، اليمن، الأردن، في انتظار الاعتراف من باقي الدول وخاصة المنتمين إلى المجموعة الأفروآسايوية ، حيث

تعاطفت الدول العربية مع الحكومة الجزائرية ودعمتها ، كما لم تتردد الجامعة العربية في تقبلها كعضو جديد .[17]

ثم توالت الاعترافات الدولية بالحكومة والقضية الجزائرية خاصة بعد اعتراف الصين و السودان في 23 سبتمبر 1958 .[18]، إن اعتراف الدول العربية الإسلامية ودول العالم الثالث ، كان القصد منه هو زيادة الضغط على فرنسا من طرف الرأي العام العالمي ، وحملها على الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ، وقبول التفاوض معها[19]

وهذه تصاريح وتعاليق بعض الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية حسب ما وجدناه في تقارير أرشيف وزارة الدفاع بقصر فانسان في فرنسا :

– المغرب :

إن القصر والحكومة المغربية يعتقدون بأنها خطوة مهمة للاقتراب من الأهداف التي يجب تحقيقها – المفاوضات من أجل الاستقلال – كما أعلنت الإذاعة المغربية بدورها بتاريخ 1959/10/3: " أن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة مع مفاوضات فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة GPRA . القائم بالأعمال في السفارة المغربية في القاهرة صرح : " بأن الشعب الجزائري أعرب بواسطة ممثليه ، قراره الرافض لكل حل لا يضمن له تحقيق تطلعاته الوطنية في إطار سيادته وحريته [20]

– تونس :

صرح الرئيس بورقيبة بأن الحرب لا تستطيع أن تقرب وجهات النظر أو الوصول إلى حل ولكنها تخلق مشاكل جديدة ، صحيح أن حق تقرير المصير هو شيء صعب أن يعلن ...و أعتبر أن اتخاذ مثل هذا الموقف هو حدث رئيسي ..... إن في تصريحات فرحات عباس بعض العبارات أزعجت الفرنسيين ، كما أنه لا يجب نسيان بأن الحكومة المؤقتة لها كذلك انشغالاتها الداخلية ، وقبول حق تقرير المصير يعد خطوة هامة بالنسبة لهذه الحكومة ...يعرف من خلاله الطرفين تقدما

كبيرا، من أجل الفهم الجيد للمواقف الخاصة لكل منهما ...إذا فرنسا اعترفت بصراحة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، يمكنني أن أقول بأن القضية قد انتهت ...وأنه لفعل إجرامي إن تركنا هذه الفرصة التي تؤدي إلى السلام ..نحن مستعدون لمساعدة فرنسا والجزائريين من أجل تقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل يرضي الطرفين ..."[21]

– الجمهورية العربية المتحدة :

إن كل التصريحات والتعاليق الصادرة عن الجمهورية العربية المتحدة كانت مساندة لجبهة التحرير الوطني ومدعمة لما جاء في تصريح فرحات عباس بتاريخ 28 سبتمبر 1958 فهو بالنسبة لها تأكيد لاستمرارية الكفاح لنيل الاستقلال[22]

–أندونيسيا:

" الأندونسيون يساندون الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ."

– غينيا :

صرح ممثل غينيا في الأمم المتحدة بتاريخ 1959/10/02 " ...حكومتي ترغب بشدة في المفاوضات المباشرة بين فرنسا والحكومة المؤقتة الجزائرية ، وهذه الأخيرة هي الممثل الوحيد للأمة الجزائرية ، والمفاوضات هي الحل والمخرج الوحيد لهذا النزاع ..."

– الدول الشيوعية :

كل الدول الشيوعية تساند تماما وجهة نظر جبهة التحرير الوطني مع دعمها التام لما تقرره [23]

أما بالنسبة للدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة فهي كالآتي :

لكسومبورغ :

أعلن رئيس المجلس في لوكسومبورغ للسفير الفرنسي هناك أن قضية الحكومة المؤقتة لا تطرح من أجل الحكومة الجزائرية .

غواتيمالا :

صرح نائب وزير الخارجية للسفير الفرنسي أن الحكومة الغواتيمالية كما هي مشكلة حاليا لا تظهر أي خوف أو ميل للاعتراف الحتمي بالحكومة المؤقتة الجزائرية .

الشيلي :

صرح كذلك السكريتير العام لوزارة الخارجية للسفير فرنسا ، بأن الموقف الفرنسي قانوني وسليم، ولا يمكن أن تعترف الشيلي بحكومة الجزائر في القاهرة .

أورغواي :

أعلن الوزير المكلف بالقضايا الخارجية للسفير فرنسا بالأرغواي : " ...إن تاريخ هذه القارة قد قاد حكومة الأرغواي إلى تكوين مبدأ محدد بدقة في قضية الاعتراف بالحكومات الخارجية ، وفي هذه الحالة حكومة الجزائر بالقاهرة لم تنجز أقل درجة ممكنة من الشروط المطلوبة من أجل الاعتراف بها ، وهذا أمر مرفوض لا يمكن للأرغواي الموافقة عليه ..."

اليابان :

استقبل وزير خارجية اليابان السفير الفرنسي و أكد له عدم اعتراف بلده بالحكومة الجزائرية المؤقتة وفي الوقت نفسه عبر له أن الموقف الفرنسي قانونيو عادل .

أستراليا :

صرح السكرتير العام لوزارة الخارجية الأسترالية للسفير الفرنسي أن موقف الحكومة الأسترالية واضح منذ البداية اتجاه القضية الجزائرية ولن يتغير لمجرد تشكيل حكومة مؤقتة جزائرية[24]

أما بالنسبة للدول التي لم تتخذ موقفا بعد من الحكومة المؤقتة الجزائرية فهي :

- **غانا :**

أكد السفير الفرنسي من مصدر موثوق ، أن حكومة غانا جد محرجة وقلقة فيما يخص قضية الاعتراف الحتمي بالحكومة الجزائرية ، وقد أعلن الوزير الأول الغاني أنه لن يتخذ أي موقف في الوقت الراهن وأنه ينتظر ما سيؤول إليه الحوار في الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية والتي يتمكن أن تصل إلى قرار واضح .

بلغاريا :

صرح المسئول الفرنسي المكلف بالقضايا داخل وزارة الخارجية البلغارية ، بأن لديه شعور أن حكومة بلغاريا لن تتخذ أي قرار فيما يخص الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية [25]

لقد ظل فرحات عباس يدافع عن القضية الجزائرية في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى الولايات المتحدة الأمريكية، وأكسب تأييدا دوليا للقضية الجزائرية وأحيط بدعم كبير في نصرة الشعب الجزائري وتكريس حق تقرير المصير والاستقلال.

إن تشكيل حكومة جزائرية لم يفاجئ الجهات الرسمية في باريس ، حيث صرح وزير الخارجية السيد غوف دي مارفيل " M Gauve de Merville" أن الأمم المتحدة ليس من حقها مناقشة القضية الجزائرية ، هذه القضية التي أصبحت تتلقى دعم إيجابي عالمي يوما عن يوم ، وعلى فرنسا التفكير جيدا في موقفها من الدول التي اعترفت وستعترف بالحكومة الجزائرية الجديدة ، خاصة و أن الممثلين الرسميين في باريس قد أعلنوا مسبقا أن هذه الاعترافات تختلف من دولة إلى أخرى ، ففرنسا في هذه الحالة في وضعية جديدة وخطيرة في الوقت نفسه .

لقد أثر النجاح الدبلوماسي الذي حققه فرحات عباس والحكومة المؤقتة كثيرا على فرنسا الاستعمارية التي وجدت نفسها مجبرة على التفاوض مع الحكومة المؤقتة وهذا يعني ضمنيا الاعتراف بها وبالتالي بالقضية الجزائرية [26]

المناقشات الفعلية للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة خلال الدورتين 13 و 14 للجمعية العامة:

1-

لدورة الثالثة عشر16 سبتمبر-13 ديسمبر 1958:

طبعت سنة 1958 عدة أحداث هامة وخطيرة ، كانت لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على مسار الثورة الجزائرية ، في الداخل والخارج .

ومن أولى هذه الأحداث ، إقدام القوات الفرنسية على قصف قرية سيدي يوسف التونسية يوم 8 فيفري 1958 ، وما نتج عنه من ردود فعل عربية ودولية ، والتي نددت بهذه الجريمة التي استهدفت مواطنين أبرياء .

كما كانت هذه الحادثة سببا في تأزم العلاقات بين تونس وفرنسا ، خاصة بعد أن قام الرئيس الحبيب بورقيبة ، برفع شكوى لدى الأمم المتحدة، طالبا منها النظر في العدوان الذي شنته فرنسا ضد مواطني القرية ، وخوفا من تأزم الوضع أكثر و أكثر خاصة فيما يتعلق بالعلاقات التونسية الفرنسية ، واستغلاله من قبل الثورة الجزائرية ، لهذا سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى احتواء الأزمة ، عن طريق الوساطة بين الطرفين لإعادة العلاقات بين فرنسا وتونس إلى مجراها الطبيعي ، بالإضافة إلى فصل ما حدث وعدم ربطه بما تقوم به الجيوش الفرنسية من جرائم في حق الشعب الجزائري .[27]

وبالرغم من ذلك فإن مناصري القضية الجزائرية ، استغلوا الفرصة وتقدموا بشروع قرار عرض القضية الجزائرية على الدورة الثالثة عشر ، للجمعية العامة للأمم المتحدة ، على أساس أن ما تقوم به فرنسا في شمال إفريقيا لا يهدد شعوب المنطقة فحسب ، بل هو تهديد للسلام والأمن في العالم بأسره . [28]

هذا فضلا عن أحداث أخرى عرفتها الساحة الدولية سنة 1958 ، واستغلتها الثورة الجزائرية لخدمة القضية على المستوى الدولي ، منها تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تولت ملف تدويل القضية الجزائرية ، حيث كلما امتد عمر الثورة ازداد معه التأييد العالمي لقضايا شمال إفريقيا بشكل عام والثورة الجزائرية بشكل خاص. [29]

و نتيجة لاستمرار الفرنسيين في مناوراتهم وحربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري ، مستغلين المهلة التي منحتها إياهم الأمم المتحدة لحسم القضية، وجهت يوم 16 جويلية 1958 ، 24 دولة من الكتلة الأفروأسيوية منها عدة دول عربية طلبا لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة القادمة للأمم المتحدة، مذكرة بما سبق وأن اتخذ من قرارات خلال الدورة الثانية عشر إلا أنه لم يسجل خلال هذه الفترة إلا تقدم في تنفيذ القرارات المتخذة. [30]

لقد نصت هذه المذكرة على:"... **إن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بلا هوية، متسببة في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، بل أن هناك علامات تثير القلق في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد زادت خطورة، لأن الحوادث قد اجتازت حدود الجزائر...**"[31]

بالإضافة إلى بروز عدة مستجدات طرأت على الساحة العربية مثل الإعلان عن ميلاد الجمهورية العربية المتحدة المتشبعة بمبادئ القومية العربية، وكذلك انعقاد الكثير من المؤتمرات ، التي أعربت فيها دول القارة الإفريقية المشاركة فيها من خلال لوائحها السياسية الختامية عن تضامنها الكامل مع الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله مؤكدة أنه ليس بمعزل عن باقي الشعوب الإفريقية، ووعدت إياه بالدخول بكل قواها في الدورة الثالثة عشر لإعطاء القضية الجزائرية دفعا قويا في الساحة الدولية، وإخراج الثورة الجزائرية من المنظور الفرنسي ، والضغط على الحكومة الفرنسية لقبول منطق المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ، قصد إيجاد حل سلمي للقضية مع إدخال الأمم المتحدة في القضية

لحملها مهمة التكفل بها، وتبنيها مسؤولية إجبار فرنسا على تفضيل الحل السلمي عن الحل العسكري للفصل نهائيا في القضية.[32]

وعلى هذا الأساس جرى التسجيل الرسمي للقضية في جدول أعمال الدورة يوم 22 سبتمبر 1958 ، وحاولت فرنسا كعادتها عرقلت السير العادي للمداولات وعدم المشاركة في التصويت، وفي نفس الوقت مارست الضغوط والمناورات ضد الوفود المشاركة، في هذا الشأن تذكر جريدة المجاهد أن فرنسا قد أرسلت "لوي جاكتو" إلى دول أمريكا اللاتينية، حيث زار حكوماتها وعقد اجتماعات مع سفرائها وذكرهم بان فرنسا تعتمد على أصوات أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة لأنها لا تقل عن 20 صوت، ثم إن حليفتها أمريكا تستطيع أن تضغط على هذه الدول بسهولة أكثر مما تضغط على غيرها.[33]

غير أن رد جبهة التحرير الوطني على هذا التهديد كان سريعا وواضحا بقولها إن مثل هذا الموقف لن يكون له أدنى تأثير البتة على مسار القضية التي اتسعت دائرة التضامن معها بعد أن فسحت فرنسا ومن سار على طريقها المجال للمدافعين عن القضية الجزائرية بالتزايد أكثر فأكثر.[34]

إن الموقف الذي اتخذته فرنسا خلال الدورة الثالثة عشر، لم يكن في صالحها كما كانت تتصور وإنما كان لفائدة المدافعين عن وجهة نظر الحكومة المؤقتة الجزائرية الذين استغلوا الموقف وفسحوا المجال لوفد الحكومة بقيادة "محمد يزيد" للتحرك أكثر قصد تفعيل الدبلوماسية الجزائرية بتنظيم اتصالات مع مندوبي الدول في الجمعية العامة لإقناعها بالوقوف إلى جانب القضية الجزائرية.[35]

والملاحظ كذلك في هذه الدورة بروز الدور العربي في دعم القضية الجزائرية من خلال تدخلات وفودها، وما ميز هذه الدورة أيضا الحملة الشرسة التي شنها ممثل المملكة العربية السعودية على فرنسا السيد أحمد الشقيري قائلا: "... **ها نحن بلغنا نهاية الدورة حين تبدأ مناقشة القضية الجزائرية... لم يكن هذا من جانبنا غفلة أو إهمال إن قضية الجزائر هي قضية تحرير وحرب تحرير وإنها لعزيزة حقا على جميع الشعوب المحبة للحرية..."**[36]

كما أعرب الملك السعودي "سعود بن عبد العزيز " بدوره للأمين العام للأمم المتحدة "داغ همر شولد" خلال لقاء جمعهما عن مساندة العرب جميعا للقضية الجزائرية ، مؤكدا له أن العلاقة السياسية بين العرب وفرنسا متوقفة على هذه القضية ولم يكتف الملك سعود بهذا بل أعلن عن موقف مشرف وشجاع هو أن العرب لن يكتفوا بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين الجزائريين، فقط بل اقترح على العرب مقاطعة فرنسا اقتصاديا حتى تستجيب للمطالب المشروعة للجزائريين.[37]

وبالعودة إلى موضوع مناقشة القضية الجزائرية والتي شرع في مناقشتها من طرف اللجنة السياسية ابتداء من 8-10ديسمبر 1958 حيث استغرقت المناقشة 20 جلسة قاطعتها فرنسا كلها (سياسة الكرسي الشاغر) غير أن ذلك كان لصالح القضية الجزائرية، حيث تذكر المجاهد في هذا الصدد: "أن قرار فرنسا بالانسحاب من النقاشات قد وضع المؤيدين لها في موقف حرج، حيث لم يجدوا ما يقولونه في المناقشة إلا إعادة أفكارهم المعتادة، وفي المقابل سمح هذا الانسحاب للمدافعين عن وجهة نظر الحكومة المؤقتة الجزائرية بالتغلب على مناصري فرنسا..."[38]

كما قدمت 17 دولة أفروأسياوية مشروع اقتراح يشير إلى حق الجزائر في الاستقلال ويعرب عن قلق الجمعية العامة من استمرار الحرب في الجزائر معتبرا أن الوضع فيها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.[39]

ومما جاء في نص المشروع الذي عرض على اللجنة السياسية ما يلي: "... **إن الجمعية العامة بعد دراستها للقضية الجزائرية، تذكر بلائحتها رقم 1012 (الدورة 11) المؤرخة في 15 فيفري 1957 التي عبرت فيها عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية بالوسائل اللائقة المتماشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بلائحتها وقم 1184 (الدورة 12) لمؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي عبرت فيها**

عن رغبتها في بدأ المحادثات بين الطرفين والأخذ بالأسباب اللائقة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية متبعا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ..."[40].

وفي اليوم الموالي من تقديم المشروع السابق الذكر بالتحديد يوم 13 ديسمبر 1958 تقدم وفد هايتي ومن ورائه فرنسا وحلفائها بتعديلين للمشروع يتناول استبدال عبارة "حق الشعب الجزائري في الاستقلال" بعبارة "حقهم في تقرير مصيرهم" والثاني فيتعلق بعبارة "الحكومة المؤقتة الجزائرية" وبتعويضها بعبارة "إن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض.[41]

ورغم أن التعديلين قد قوبلا بالرفض من طرف الكتلة الأفروأسيوية، إلا أنها أقدمت للتصويت عليها وكانت نتيجة التصويت على التعديل الأول هي رفضه من طرف 48 دولة وقبوله من طرف 13 دولة وامتناع 19 دولة عن التصويت وبعد ذلك تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي دون أن يجري عليه أي تعديل[42]، وبهذه النتيجة التي كانت لصالح جبهة الحرير الوطني عن تقديم التعديل الثاني للتصويت أمام اللجنة السياسية، فأحرزت على موافقة 35 دولة ضد 18 ، وتخلفت عن التصويت 28 دولة وهكذا نقص صوت واحد لبلوغ ثلثي مجموع الأصوات الموافقة على اللائحة وهذا يعني انتصار لا جدال فيه للقضية الجزائرية.[43]

بالرغم من نتيجة التصويت سيوضع المشروع في أدراج الجمعية على أن تنشط المجموعة الأفروأسيوية أكثر على الساحة لكسب المزيد من الأنصار لإحياء المشروع والتصويت لصالحه في الدورة القادمة .

لقد اختتمت الدورة 13 دون أن تذعن فرنسا عن قراراتها السابقة الرافضة للحل السلمي التفاوضي وانتهت أشغالها دون أن تحقق رغبة العرب في تحقيق النصر للقضية الجزائرية، لكنها برهنت على تحدي العرب لفرنسا ومن يؤيدها وهذا ما جاء على لسان أحمد الشقيري قائلا: "**إنني أركز على السلام، لان استمرار الحرب هو البديل الذي لا بديل سواه...، حتى النهاية والنهاية هي نصر الجزائر...**".[44]

لقد كان من آثار مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في هذه الدورة أن أثارت انتباه الرأي العام العالمي اتجاه القضية الجزائرية وأقنعته بان ما يجري في الجزائر حرب حقيقية ، أما بالنسبة للموقف الأمريكي فانه هذه المرة كان مختلفا عما كان عليه في السنوات السابقة وذلك من عدة وجوه ، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية لم تصوت في هذه الدورة ضد حق الشعب الجزائري في الاستقلال أو ضد ضرورة إجراء المفاوضات بين الحكومة الجزائرية والفرنسية وهذا أمر له مغزاه، خاصة وان الفرنسيين كانوا يتمنون تصويتا سلبيا من قبل حلفائهم الأمريكان لكن أمريكا لم تفعل وخيبت أملهم .[45]

هذه إحدى مؤشرات الهزيمة التي تعرضت إليها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على مستوى الأمم المتحدة خلال مناقشة الدورة الثالثة عشر ، مما شجع الأمم المتحدة على الاعتراف بشرعية النضال الجزائري المتواصل ورغبته في الدخول في مفاوضات مع السلطات الفرنسية من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.[46]

لا شك أن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في نفس الوقت الذي كانت تنعقد فيه الدورة 13 كان أحد العوامل الأساسية في الوصول إلى تلك النتائج (تغير مواقف العديد من الدول لصالح القضية الجزائرية ، في الوقت نفسه ضد فرنسا)، فالحكومة المؤقتة الجزائرية التي برزت كعنصر جديد جعلت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة تعترف بها ، وظهر ذلك جليا في مواقف مختلف الوفود أثناء المداولات ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن ديغول نفسه إعترف بها ضمنيا عندما اعتبر ردها على مؤتمره الصحفي ردا رسميا من طرف الجزائر المحاربة وبذلك يكون الجنرال ديغول قد اعترف للحكومة المؤقتة الجزائرية بأنها المفاوض الكفء الذي طالما صرحت الحكومات السابقة بعدم وجوده.

ولقد كان للاعترافات المختلفة بالحكومة المؤقتة أثر في توسيع الاتصالات الدبلوماسية والانفتاح أكثر على العالم.[47]

وهو الأمر الذي أعاد الاعتبار لممثلي الحكومة المؤقتة على مستوى هيئة الأمم ، حيث يذكر محمد بجاوي أنه منذ تأسيس الحكومة المؤقتة لم يعد الوزراء الجزائريين

المشتركين بدورات المنظمة الأممية ، يتخذون وضعا دبلوماسيا مستعارا باندماجهم في وفود عربية كما كان يجري سابقا ، بل أصبح ينظر إليهم من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة بوصفهم مدعوو "وفود صديقة" وبهذه الطريقة تضع الأمم المتحدة حدا للوضع الزائف ...، وترد للوزراء الجزائريين صفتهم.[48]

وأمام هذه السمعة التي اكتسبتها مؤسسات الثورة الجزائرية في مجالها الدبلوماسي كان لابد أن يوجد حل للمشكلة الجزائرية.

2-الدورة الرابعة عشر (15 سبتمبر-13 ديسمبر 1959):

لم تحظ القضية الجزائرية باهتمام الأمم المتحدة في الدورات السابقة رغم خطورة القضية لكونها تنطوي على مآسي إنسانية، هذا إلى جانب تصاعد المواجهة بين فرنسا والشعب الجزائري من خلال ثورته المباركة ، إلا أن هيئة الأمم المتحدة في كل مرة كانت تكتفي بتسجيل القضية دون مناقشتها.[49]

لقد تولت 25 دولة إفريقية أسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية لجدول أعمال الدورة الرابعة عشر بتاريخ 14 جويلية 1959.[50]

أما عن الظروف الدولية التي سجلت فيها القضية في هذه الدورة، فقد تميزت بظهور عدت معطيات حيث تقرر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة "داغ هامر شولد" بزيارة إلى فرنسا للتباحث مع مسئوليها بشأن الوضع في الجزائر قبل مداولات الجمعية العامة، وبعد هذه الزيارة بيومين فقط ينعقد مؤتمر منروفيا الذي تشارك جميع الحكومات الإفريقية المستقلة وبحضور الحكومة المؤقتة الجزائرية لبحث القضية الجزائرية أيضا واتخاذ موقف مشترك بشأنها قبل الخوض فيها من طرف الأمم المتحدة.[51]

بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر قمة الدار البيضاء التي احتضنت الدول العربية، وكذلك القمة التي جمعت بين ملك المغرب "محمد الخامس" والرئيس الفرنسي "شارل ديغول" للتباحث في المسألة الجزائرية. [52]

أما عسكريا فقد قام جيش التحرير الوطني في داخل الوطن بأضخم مجهود حربي لم تعرفه الثورة منذ بدايتها حسب اعترافات الفرنسيين أنفسهم ، بالإضافة إلى قيام فرنسا بأضخم وأصعب العمليات العسكرية تنفيذا لبرنامج شال

العسكري ، قصد القضاء على الثورة وشنه لحملة دعائية بان جبهة التحرير لم يعد لها من مؤيد أو تأثير في الخارج.[53]

في أوت 1959 أقر ديغول إجراء استفتاء وإيجاد حل للقضية الجزائرية بعد أن تأكد أن العمليات التمشيطية التي أمر بها وأوكل قيادتها إلى الجنرال شال لم تأت بالنتائج المرجوة، أمام صمود جيش التحرير وتضحيات الشعب رغم كل الوسائل والأساليب التي اعتمدها من تدمير وتجويع وتشريد كما مارس سياسة التلويح بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية – مشروع قسنطينة – وسياسة التهدئة –سلم الشجعان– الذي كان يهدف من ورائه إلى عزل الداخل عن الخارج وإظهار أن قيادة الخارج عديمة السلطة على الداخل[54].

انعقدت هذه الدورة بعد التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 والذي اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على الرغم من الصيغة الغامضة التي جاء فيها والشروط والقيود المحاطة به وباقي الظروف التي سادته،[55] وأمام هذه التطورات وفي ظل التحول في الموقف الفرنسي وردود الفعل التي أثارها خاصة من طرف الحكومة المؤقتة الجزائرية ، التي أعلنت يوم 28 سبتمبر1959.

إن تصريح ديغول يعتبر قاعدة صالحة للمناقشة لان مهما كانت مراميه فانه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كأساس لتسوية القضية الجزائرية وهذه تعد خطوة أولى من نوعها حيث لأول مرة يتخذ مثل هذا القرار على مستوى عال في الحكومة الفرنسية.

لقد استبشر المجتمع الدولي خيرا عندما اعترف الجنرال ديغول في خطابه الرسمي أن الشعب الجزائري له الحق في تقرير مصيره خاصة وان ذلك يعد خطوة هامة لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لكن ما يثير الشك والريبة هو تمسك ديغول بفكرة الجزائر الفرنسية ولتجسيدها سخر كل ما تملكه فرنسا من ترسانة عسكرية للقضاء على الثورة قبل ان يتحقق تقرير المصير[56].

وعلى أساس المعطيات السابقة ، قامت مجموعة الدول الإفريقية أسياوية بطلب إلى اللجنة السياسية تدعوها إلى إدراج موضوع القضية الجزائرية في جدول

أعمال الدورة الرابعة عشر ، لمناقشتها بعدها اطلعت على مستجدات الثورة و كل ما يقوم به الجيش الفرنسي في الجزائر من عمليات تمشيط في الجبال والأرياف مخلفا العديد من الضحايا مخالفا لكل التعليمات التي أصدرتها المنظمة الأممية ، بشأن إنهاء الحرب بطرق سلمية[57].

وهكذا تجندت الوفود العربية لإنجاح القضية الجزائرية في هذه الدورة حيث تبنت المشروع المقدم من طرف الباكستان والذي نص على أن الجمعية العامة "تدعوا الطرفين اللذين يهمهما الأمر إلى فتح محادثات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير في أقرب وقت ممكن بما فيها شروط إيقاف القتال".[58]

إلا أن هذا المشروع عند تقديمه للاقتراع في الجمعية العامة وقعت حادثة لا سابقة لها في تاريخ الأمم المتحدة، إذ عندما تليت فقرات القرار الواحدة تلوى الأخرى واقترع عليها نالت جميعها أغلبية الثلثين وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراع –بعض لحظات قليلة– عدلت عدة وفود موقفها تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، [59]فكانت نتيجة التصويت 39 لصالحهو22 ضد هو امتناع 17 دولة عن التصويت أغلبها كانت تصوت لصالح فرنسا مثل: الأرجنتين، استراليا، اللاوس، الإكوادور وغيرها فكان ذلك نصرا أكيدا للجزائر، ابتهج له الوفد الجزائري في الأمم المتحدة على الرغم من عدم توصل الكتلة الأفروأسياوية خلال هذه الدورة من تمرير مشروعها القاضي بوجوب الطرفين الدخول في مفاوضات قصد الوصول إلى حل سلمي على حق تقرير المصير طبقا لمبادئ الأمم المتحدة إلا انه لوحظ بروز تصدع في صف حلفاء فرنسا والموالين لها على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تحولت لأول مرة من صف المعارضين للقضية الجزائرية إلى الامتناع عن التصويت[60].

إن هذه الدورة لم تحقق للقضية الجزائرية إلا خيبة أمل أخرى من هيئة الأمم بسبب الموقف الغربي المؤيد لفرنسا، لكن هذا الوضع لن يستمر طويلا حيث ستواجه هذه القرارات رد فعل دبلوماسي مؤيد للجزائر ولقضيتها العادلة.[61]

خاتمة:

لقد كان أول تحرك للهيئة الأممية بشأن القضية الجزائرية ، هو إصدار الجمعية العامة لائحة 15 أكتوبر 1957 ، تدعو فيها إلى إيجاد حل سلمي و ديمقراطي للمسألة الجزائرية التي صارت محل اهتمام الرأي العام الدولي ، كما كانت سنة 1957 سنة الجزائر في الأمم المتحدة ، حيث عرضت قضيتها مرتين في الدورة 11 والدورة 12 واستمر طرح القضية بعد ذلك في كل دورة .

بقي دور الأمم المتحدة هزيلا حتى عام 1958 م، حيث أثبت الحل النهائي للقضية الجزائرية أن عامل الوقت كان دائما في صالح الثورة .

لهذا فقد كرس تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر ، دخول الحكومة المؤقتة الجزائرية المحفل الدولي ، من خلال مشروع لائحة اعترفت بموجبها الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، مع استعداد الحكومة المؤقتة الجزائرية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، حيث أوصت اللائحة الأممية تنظيم مفاوضات بين الطرفين قصد التوصل إلى حل طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

ومن أهم النتائج التي حققتها القضية في هذه الدورة التغيير الذي طرأ على الموقف الأمريكي الذي كان له صدى كبير في الهيئة الأممية ، وفي الوقت نفسه في مصلحة تطور القضية الجزائرية ، كما استطاع الوفد الجزائري خلال هذه الدورة ، أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة من بينها الاعتراف بها ولو ضمنيا في المؤسسة العالمية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

أما ما يلاحظ في الدورة الرابعة عشر الموقف الضعيف للحلف الأطلسي الذي وجد نفسه محاصرا ولم يجد بين يديه ما يدافع به على الموقف الفرنسي ، كما نلمس جليا تطور موقف حلفاء فرنسا حيال القضية الجزائرية و الذي انعكس

على الرأي العام الفرنسي حيث ظهر الانقسام داخل فرنسا وهذا ما انعكس على موقف الحكومة الفرنسية التي وجدت نفسها أمام مفترق طرق .

الهوامش:

[1] Maadad Massoud : **chronologie de la guerre d'Algérie**, ed : ENAL, Alger, 1992, p137-138

[2] Maberouk Belhoussine : **le courrier Alger/ le Caire1954-1962** ,Casbah ED, Alger,2002, p55-56.

[3] Mouhamed Harbi : **le FLN**, **mirage et réalités des origines**, **crise de pouvoir** , ed. jeune africain, 1980, p253

[4]Farhat Abbas : **l'autopsie d' une guerre** , Paris , 1980, ,p 234

[5] M. Harbi : **les archives de la révolution algérienne** ,ED jeune africain, 1975, ,p123.

[6] Archive château de Vincennes : la république algérienne par Jean Scelles, 28 septembre1958, boite numéro 1 H 1160/3.

[7] Farhat Abbas : **autopsie** , op cit ,p :143-144

[8] Nicol Grimaud : **la politique extérieure de l'Algérie** ,édition Rahma , Alger,1994,p :176-186

[9] Hamdani Amar : **Krim Belkacem le lion des djebels**, ED d'Ahleb, Alger 1993,p217-218

[10] Archive château Vincennes ,rapport sur le gouvernement algérien, Boite numéro : 1 H1160/1/2/3 .

[11] يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص74-75.

[12] Y ,Benkhadda :**La crise de 1962** ,ED Dahleb, Alger , 1986, p08-09.

[13] من بين هذه الأزمات ، مؤامرة العقيد محمد العموري ، تقرير العقيد عميروش ، وأزمة الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية ، لتفاصيل أكثر أنظر : سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح** ، تر محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال، الجزائر ، ص 37.

[14] CH.Rober.Ageron : **l'Algérie des algériens– de Napoléon 3 a de Gaulle**, Paris, 1981,p81-82.

[15] فرحات عباس: **حرب الجزائر و ثورتها – ليل الاستعمار–**، تر أبو بكر رحلة ، مطبعة فضلة ، الجزائر ، ص127

[16] جريدة الأهرام ، 8 أفريل 1961.

[17] Archive château Vincennes ,B numéro 1H1160/1/2

[18] Archive château Vincennes, Direction Générale Des affaires politiques, note sur la reconnaissance du pseudo-gouvernement Algérien, 23/09/1958, boite numéro 1H1160/3.p1

[19] عباس محمد الصغير: **من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية، 1927–1963** ، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006-2007، ص105.

[20]Archive château Vincennes , réactions du discoure de Ferhat Abbes , 28/09/1958, boite GR1H1160 , VI27/133F4 , P 25.

[21] Archive château Vincennes , réactions du discoure de Ferhat Abbes , ibid., p26

[22] Ibid., p26

[23] Ibid., P27 . يجب معرفة أن تونس و لبنان تبنتا موقف متفهم وعادل اتجاه تشكيل الحكومة المؤقتة كما دافعت كل من أندونيسا والدول الشيوعية على مبدأها دون إعطاء أي أهمية لما تحمله رسالة ديغول .

[24] Archive château Vincennes, Direction Générale Des affaires politiques, note sur la reconnaissance du pseudo-gouvernement Algerien,ibid ,p1,2,3

[25] Archive château Vincennes ,Direction Générale Des affaires politiques, note sur la reconnaissance du pseudo-gouvernement Algérien ,ibid. ,p1,2,3

[26] Archive château Vincennes , boite numéro 1H1160/1/2 ,p02.

[27] خيري حماد : **قضايانا في الأمم المتحدة** ، ط1 ، منشورات المكتب التجاري للطباعة و النشر و التوزيع ،1962 ، ص402

[28] المصدر نفسه ، ص403 .

[29] رياض الصمد: **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، ج02، ط01، المؤسسة الجامعية للدعاية والنشر والتوزيع، بيروت، 1983،ص ص(280-281-282).

[30] بشير سعدوني: **الثورة الجزائرية في الخطاب العربي 1954م-1962م** ، رسالة دكتورا ، جامعة الجزائر ، 2008م-2009م ص158.

[31] المجاهد: **الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا أمام الأمم المتحدة**، ع34، 24 ديسمبر 1958.

[32] عبد القادر كرليل: **تدويل القضية الجزائرية و انعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية** ، رسالة دكتورا ، جامعة الجزائر ، 2009م-2010م ، ص136.

[33] المجاهد: **قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة**، ع29، 17 سبتمبر1958.

[34] المصدر نفسه، ص05.

[35] عبد القادر كرليل: المرجع السابق، ص142

[36] أحمد الشقيري: **قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال** ، دار العودة ، برقة ، ص39-40.

[37] المجاهد: **مراحل مناقشة القضية الجزائرية من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة** ، ع 34 ، 24 ديسمبر 1958.

[38] El Moujahid : **La question Algérienne devant l'ONU**,N34 ,le 20/12/1958

[39] El Moujahid : **La question** ….,N34,24/12/1958 ,ibid

[40] المجاهد: العدد 34، مصدر سابق

[41] عبد القادر كرليل: المرجع السابق، ص144

[42] محمد السعيد هارون: **صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية** ، منشورات متحف المجاهد ، جويلية 1982اص81

[43] المجاهد: **مراحل المناقشة من اللجنة السياسية الى الجمعية العامة**، مصدر سابق، ص11، انظر كذلك، أحمد سعيود: تدويل القضية الجزائرية، المصادر، العدد 15، 2007.

[44] أحمد الشقيري: المرجع السابق، ص61.

[45] المجاهد: العدد 34، 24 ديسمبر1958، مصدر سابق

[46] المصدر نفسه.

[47] المجاهد ، ع 34 ، المصدر نفسه

[48] محمد البجاوي: **الثورة الجزائرية والقانون** ، تر عالم علي الخشن، دار اليقظة للتأليف والنشر، بيروت، 1965، ص204.

[49] أحمد الشقيري: **قصة الثورة الجزائرية**..... ، مصدر سابق ، ص60

[50] أحمد بن فليس : **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية** ....، مرجع سابق ، ص374.

[51] المجاهد: **افتتاحية الطريق** ...، ع47، 27 جويلية 1959، ص1-2.

[52] عبد القادر كرليل: مرجع سابق، ص148.

[53] المجاهد: **افتتاحية الطريق**....، ع47، ص1-2.

[54] علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946م -1962م)**، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ص179-180.

[55] المجاهد: **الكلمة لديغول** ، ع52، 1959/10/05، ص 1-9

[56] يحى بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين 19-20** ، ج1 ، ط2 ، المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام ، 1986م ، ص ص315،312-316.

[57] أحمد الشقيري: **قصة الثورة الجزائرية**، مصدر سابق، ص64-65.

[58] بشير سعدوني: مرجع سابق، ص160.

[59] المجاهد: ع57، 15 ديسمبر 1959.

[60] أحمد بن فليس: **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962**، مرجع سابق، ص377-378.

[61] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني**، ط01، دار النفائس، بيروت، 1984، ص170.